

من المديرية العامة للدراسات والتشريع الجبائي

إلى

الموضوع: حول تعريفه الصلح المتعلقة بمخالفة عدم مراعاة القانون المتعلق باكتتاب وإيداع التصاريح بالوسائل الإلكترونية عن بعد
المرجع: مكتوبكم عدد 03179 بتاريخ 13 ماي 2014

وبعد،

لقد أفتتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن الفصل 89 مكرّر من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية نص على أن كل شخص أودع تصريحاً دون مراعاة القانون المتعلق بإيداع التصاريح بالوسائل الإلكترونية عن بعد يعاقب بخطية تتراوح بين 100 د و 5.000 د وأنه يمكن لمصالح الجبائية إبرام الصلح بخصوص هذه المخالفة قبل أن يصدر في شأنها حكم نهائي على أساس تعريفه يضبطها قرار وزير المالية المؤرخ في 8 جانفي 2002 تتراوح بين 100 د و 1.000 د بحسب رقم المعاملات السنوي الخام الذي حققه المخالف.

ونظراً للإشكال المتعلق بالأداءات التي يصرّح بها في موقع التصريح عن بعد في نفس الأجل فإنكم تطلبون توضيح طريقة احتساب تعريفه الصلح بالنسبة إلى التصاريح التي اقتضى القانون أن تودع في نفس الأجل وذلك بتنقيح الفصل 2 من قرار وزير المالية المذكور أعلاه.


وجواباً، يشرّفني إعلامكم أن الفصل 2 من قرار وزير المالية المؤرخ في 8 جانفي 2002 والمتعلق بضبط تعريفه الصلح في مادة المخالفات الجبائية الجزائرية نص على أنه بالنسبة إلى التصاريح الجبائية الواجب إيداعها في نفس الأجل والتي تكتتب على نفس المطبوعة الإدارية تكون تعريفه الصلح المستوجبة في صورة معاينة عدم إيداع تصريحين أو أكثر منها ضعف تعريفه الصلح المضبوطة للتصريح الواحد.

وباعتبار أن المخالفة المشار إليها بالفصل 89 مكرر من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية تتمثل في إيداع التصريح الجبائي أو تقديم عقد أو وثيقة دون مراعاة التشريع الجاري به العمل المتعلق باكتتاب وإيداع التصاريح الجبائية بالوسائل الإلكترونية الموثوق بها عن بعد أو على حوامل ممغنطة فإنه لا يمكن تطبيق نفس تعريفه الصلح المحددة بالنسبة إلى مخالفة عدم إيداع تصريح أو تقديم عقد أو وثيقة في الأجل المحددة.

وعلی هذا الأساس تطبق علی مخالفة إيداع تصريح جبائي أو تقديم عقد أو وثيقة مستوجبة لضبط أو لمراقبة الأداءات دون مراعاة التشريع الجاري به العمل المتعلق باكتتاب وإيداع التصاريح الجبائية بالوسائل الإلكترونية الموثوق بها عن بعد أو علی حوامل ممغنطة تعريفه الصلح الواردة بقرار وزير المالية المؤرخ في 08 جانفي 2002 والتي تتراوح بين 100 د و 1.000 د عن كل تصريح أو عقد أو وثيقة بحسب رقم المعاملات السنوي الخام الذي حققه المخالف.

كما تجدر الإشارة إلى أن توضيح طريقة احتساب تعريفه الصلح المذكورة أعلاه لا يتطلب تنقيح قرار وزير المالية المؤرخ في 08 جانفي 2002 المتعلق بضبط تعريفه الصلح في مادة المخالفات الجبائية الجزائية حيث يمكن إصدار مذكرة إدارية في الغرض.

والسلام


المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي
الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي